



قانون الطاقة وتنظيم القطاع: التراخيص والوصول إلى الشبكات وتحرير سوق المشتقات البترولية



قانون الطاقة وتنظيم القطاع: التراخيص والوصول إلى الشبكات وتحرير سوق المشتقات البترولية

مقدمة:

يحدد قانون الطاقة وتنظيم القطاع من يحق له بناء محطة كهرباء أو تشغيل خط أنابيب غاز أو استيراد الوقود أو فتح محطة للبيع بالتجزئة، وبأي شروط يصل المنافسون إلى الشبكات والمحطات الطرفية. وحين تكون التشريعات القطاعية والتراخيص وكود الشبكة وقواعد الوصول غامضة أو غير مرتبة زمنياً، تتعثر الإصلاحات ويتردد المستثمرون وتصل النزاعات إلى القضاء. تعد هذه الدورة من كور كونسبت موظفي الشؤون القانونية والتنظيمية والسياسات والفرق التجارية في الكهرباء والغاز والمشتقات البترولية لقراءة الإطار التنظيمي للطاقة وتطبيقه وإعادة تصميمه، ويعد كل مشارك مذكرة إطار تنظيمي لحالة إصلاح سوق.

أهداف الدورة:

- رسم تسلسل مصادر قانون الطاقة من التشريع القطاعي واللوائح التنفيذية إلى التراخيص والأكواد والقرارات التنظيمية وتحديد الثغرات في إطار قائم
- تقييم ولاية الجهة التنظيمية لقطاع الطاقة وضمانات استقلالها وواجبات المساءلة مقارنة بدورها في سوق يجري تحريرها
- تقديم المشورة بشأن متطلبات التراخيص والتدابير لأنشطة التوليد والنقل والتوزيع ونقل الغاز والتخزين واستيراد الوقود وبيعه بالجملة والتجزئة
- تقييم خيارات الفصل الهيكلي وأنظمة وصول الأطراف الثالثة إلى شبكات الكهرباء وخطوط الغاز ومحطات الوقود الطرفية ومستودعات التخزين
- تحليل قواعد الربط بالشبكة وواجبات كود الشبكة ومعايير خدمة المستهلك وشروط حماية المستثمر من حيث أثرها القانوني والتجاري
- صياغة مذكرة إطار تنظيمي ترتب التدابير القانونية والمؤسسية والسوقية لإصلاح قطاع الطاقة وتتوقع مخاطر الاستشارة العامة والتظلم

الفئة المستهدفة:

- الإدارات القانونية التي تقدم المشورة لشركات الطاقة والمرافق بشأن التشريعات القطاعية وشروط التراخيص ونزاعات الوصول والإجراءات التنظيمية
- إدارات الشؤون التنظيمية التي تتولى طلبات التراخيص والمراسلات مع الجهة التنظيمية ومقترحات تعديل الأكواد
- إدارات السياسات والتشريع في وزارات الطاقة التي تصوغ القوانين القطاعية واللوائح التنفيذية وخرائط طريق الإصلاح
- إدارات الترخيص ومراقبة السوق والإنفاذ داخل الجهات التنظيمية لقطاع الطاقة
- الإدارات التجارية وتطوير الأعمال التي يعتمد دخولها السوق على الوصول إلى الشبكات وسعة محطات الوقود الطرفية ونطاق الترخيص
- إدارات المشتقات البترولية التي تتولى تصاريح الاستيراد والتوزيع ومحطات البيع بالتجزئة وقواعد جودة المنتجات

محاور الدورة:

اليوم 1: البنية القانونية لقطاع الطاقة والجهة التنظيمية

- تسلسل مصادر قانون الطاقة: التشريع القطاعي واللوائح التنفيذية والتراخيص والأكواد والقرارات
- الخريطة القانونية لسلسلة قيمة الطاقة: الكهرباء والغاز الطبيعي والمشتقات البترولية
- بنود ولاية الجهة التنظيمية للطاقة: الأهداف والواجبات النظامية وتوزيع الصلاحيات مع الوزارة
- ضمانات الاستقلال التنظيمي وآليات المساءلة: التقارير والتدقيق والرقابة القضائية
- قائمة تقييم ثغرات إطار الطاقة مطبقة على نموذج قانون قطاعي

اليوم 2: أنظمة الترخيص وهياكل السوق ونماذج الفصل الهيكلي

- فئات تراخيص الطاقة: التوليد والنقل والتوزيع والتوريد ونقل الغاز والتخزين
- تصاريح المشتقات البترولية: الاستيراد والتخزين السائب والتوزيع بالجملة ومحطات البيع بالتجزئة
- صياغة شروط الترخيص: النطاق والمدة والتنازل والتعديل والإيقاف والإلغاء
- خيارات هيكل سوق الطاقة: المرفق المتكامل رأسيا والمشتري الوحيد ومنافسة الجملة وحرية اختيار المورد
- طيف الفصل الهيكلي: الفصل المحاسبي والقانوني والوظيفي وفصل ملكية مشغلي الشبكات

اليوم 3: وصول الأطراف الثالثة وكود الشبكة وتحرير سوق المشتقات البترولية

- الوصول المنظم مقابل الوصول التفاوضي للأطراف الثالثة إلى الشبكات وخطوط الغاز ومحطات الغاز الطبيعي المسال
- قواعد الوصول إلى محطات الوقود الطرفية والمستودعات: تخصيص السعة وإدارة الاختناقات وأسباب الرفض
- بنية كود الشبكة: شروط الربط وأكواد التشغيل وأكواد التخطيط ولجان تعديل الكود
- قواعد ربط الطاقة المتجددة: إدارة قائمة انتظار الربط والصمود أمام الأعطال ومتطلبات القدرة غير الفعالة
- ترتيب مراحل تحرير سوق الوقود: خطوات رفع القيود السعرية ومرجع تعادل الاستيراد وقواعد جودة المنتجات

اليوم 4: المستهلكون والمستثمرون ومخاطر القرار التنظيمي

- أدوات حماية مستهلك الطاقة: عقود التوريد وقواعد قطع الخدمة و ضمانات العملاء الأكثر احتياجا
- معايير الحد الأدنى للخدمة وأنظمة معالجة الشكاوى ونماذج أمين المظالم في قطاع الطاقة
- لمحة عن تنظيم أسعار الطاقة وإصلاح الدعم: سقوف الأسعار والدعم الموجه ومسارات الإلغاء التدريجي
- لمحة عن حماية الاستثمار: بنود الاستقرار التشريعي وأحكام تغير القانون وتحكيم معاهدات الاستثمار
- إجراءات القرار التنظيمي: إشعار وضع القواعد والاستشارة العامة لأصحاب المصلحة والقرارات المسببة ومسارات التظلم

اليوم 5: دراسة حالة: مذكرة إطار تنظيمي لإصلاح سوق الطاقة

- مراجعة موجز سوق الحالة: هيكل المرفق القائم وسلسلة إمداد الوقود وأهداف الإصلاح
- تحليل الثغرات القانونية والخيارات المؤسسية لسوق الطاقة في الحالة
- خطة ترتيب الإصلاح: تعديلات الترخيص وخطوات الفصل الهيكلي وقواعد الوصول إلى الشبكات
- مصفوفة أثر أصحاب المصلحة ومخاطر التقاضي للشركات القائمة والداخلين الجدد والمستثمرين والمستهلكين
- عرض مذكرة الإطار التنظيمي ومناقشتها أمام لجنة من الوزارة والجهة التنظيمية

المهارات التي ستكتسبها:

- تفسير تشريعات الطاقة
- صياغة تراخيص الطاقة
- تقييم نماذج الفصل الهيكلي
- تصميم أنظمة الوصول إلى الشبكات
- تحليل كود الشبكة
- تخطيط إصلاح سوق الوقود
- مراجعة بنود حماية المستثمر
- تقييم مخاطر التقاضي التنظيمي

لماذا تحضر هذه الدورة:

- العودة بمذكرة إطار تنظيمي مبنية على حالة واقعية لإصلاح سوق الطاقة وقابلة للتكيف مع قطاعك
- قراءة تشريع أو ترخيص في قطاع الطاقة وتحديد البنود التي تحسم دخول السوق والوصول إلى الشبكات وتعرض المستثمر للمخاطر
- فهم كيف تدافع الوزارات والجهات التنظيمية والشركات القائمة والداخلون الجدد عن مواقفهم من الإصلاح عبر العمل على الحالة من أكثر من زاوية
- مقارنة ممارسات الترخيص والوصول مع زملاء من مرافق الكهرباء وشركات الغاز ومسوقي الوقود والجهات الحكومية للطاقة

الخاتمة:

لا يصمد إصلاح قطاع الطاقة إلا حين يتسق التشريع والجهة التنظيمية والتراخيص والأكواد وقواعد الوصول. تنتقل الأيام الخمسة من البنية القانونية للقطاع وصلاحيات الجهة التنظيمية، إلى الترخيص وهياكل السوق والفصل الهيكلي، ثم إلى وصول الأطراف الثالثة وكود الشبكة وتحرير سوق المشتقات البترولية، ومنها إلى قواعد حماية المستهلك وإصلاح الأسعار والدعم وحماية المستثمر وإجراءات القرار التنظيمي. ويخرج اليوم الأخير بمذكرة إطار تنظيمي جاهزة للمناقشة أمام لجنة من الوزارة والجهة التنظيمية.